وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

من مطار صنعاء إلى باب المنـــدب

هكذا تطورت الأحداث من 13 يوليو إلى 10 سبتمبر 2026م

أنس القاضـي

من مطار صنعاء إلى باب المندب

هكذا تطورت الأحداث من 13 يوليو إلى 10 سبتمبر 2026م

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحـــوث والمعلومات

سبتمبر 2026م - ربيع ثاني 1448هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة
هاتف 01-563333
البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتـــــويات

ملخص تنفيذي:..... 04

قصف مطار صنعاء الدولي يُشعل الأحداث 07

بناء مسرح المعركة حول المخا 12

تعثر الرد السعودي ونضج شروط التحرير 18

تحرير المخا وقيام التوازن الجديد في باب المندب 24

المصادر:..... 31

ملخص تنفيـــذي:

تشكلت الشروط العسكرية والسياسية لمعركة المخا وتحرير باب المندب عقب قصف مطار صنعاء الدولي في 13 يوليو 2026م، بعد أربعة أعوام من هدنة هي في حقيقتها وضع لا سلم ولا حرب، أبقت خلالها السعودية الحصار والقيود المفروضة على المطارات والموانئ اليمنية، وراوغت في استحقاقات خارطة الطريق والملفات الاقتصادية والإنسانية.

تمحورت المواجهة الأخيرة حول السيادة والحقوق الوطنية، ورفض صنعاء أن يكون للرياض سلطة الإذن على المطارات والموانئ والعلاقات الخارجية اليمنية.

ردت القوات المسلحة اليمنية على قصف مطار صنعاء بمعادلات "المطار بالمطار، والموانئ بالموانئ، والحصار بالحصار"، ثم أعلنت حظر الملاحة البحرية المرتبطة بالسعودية، فنقلت المواجهة إلى صادرات النفط وحركة الناقلات ومنشآت أرامكو والتحشيدات وطرق الإمداد، مع إبقاء الملاحة الدولية العامة خارج نطاق الاستهداف، وأصبحت السعودية أمام ضغط يمتد على طول خطها البحري والحدودي، وفرض الحظر عليها توزيع منظومات الدفاع والمراقبة بين المنشآت النفطية والقواعد والمطارات.

قبل ذلك كانت قد تحولت مدينة المخا إلى قاعدة غربية وصهيونية بالوكالة للسيطرة على الساحل الغربي والمضيق، فقد استقبلت الأسلحة والزوارق والمعدات الغربية، واستخدم ميناؤها ومحيطها مركزاً للقيادة والاستطلاع والإسناد، وكان يُخطط لها أن تكون منطلقاً للهجوم على مدينة الحديدة وموانئها، ولذلك قامت القوات المسلة اليمنية بعملية استباقية، ركزت القوات المسلحة في الضربات الاستباقية على مخازن السلاح ومراكز القيادة والزوارق وسفن الإنزال وطرق الإمداد، وتعطل نشاط الميناء الذي اهذ طابعاً عسكرياً حينها، وفقدت المدينة جانباً كبيراً من

وظيفتها اللوجستية قبل بدء المعركة البرية الواسعة، أي قبل نزول القوات المسلحة من الجبال الحاكمة التي حررتها في ذات الفترة.

بحلول مطلع سبتمبر، باتت المخا الحلقة الأضعف في المشروع السعودي، فقد فشلت محاولات توحيد القوات المدافعة عنها، بينما بقي التحالف البحري المقترح غطاءً سياسياً دون تجسد واقع في الميدان، وفي هذه الظروف نضج قرار صنعاء بتحويل الاستنزاف إلى هجوم بري واسع يغير خريطة الساحل الغربي للجمهورية اليمنية.

بدأت العملية التي سوف تُعرف لاحقاً بعملية: "والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً" في 3 سبتمبر عبر عدة مسارات في محافظتي تعز والحديدة، واعتمدت على الضغط المتزامن وقطع الطرق وضرب القيادة والإمداد، ثم دخلت القوات المسلحة اليمنية مدينة المخا وميناءها في 10 سبتمبر 2026م، بعد انهيار خطوط قوات طارق صالح، وجاء التحرير نتيجة عملية استنزاف وعزل وتجفيف للإمداد استمرت لأكثر من أسبوع، وربطت جبهات النفط والملاحة والإمداد والساحل ضمن استراتيجية واحدة.

مثّل تحرير المخا ضربة عسكرية وسياسية للسعودية والإمارات والمشروع الإمبريالي الغربي، فقد أدت المدينة طوال سنوات وظيفة قاعدة متقدمة للمصالح الأمنية الغربية والصهيونية، وحظيت برعاية بريطانية مباشرة، ولا سيما بعد تسلّم بريطانيا ملف الأمن البحري رسمياً وعلنياً في سبتمبر 2025م، وبخسارتها فقدت الرياض وأبوظبي قاعدة عسكرية وأداة نفوذ ومساحة جغرافية تربط تعز بالمضيق، كما تقلصت الجغرافيا التي قام عليها مشروع طارق صالح، وتراجعت قدرته على تقديم نفسه حارساً للمضيق أو شريكاً محلياً للقوى الغربية.

امتدت القوات اليمنية إلى ذوباب وميون وزُقر وحنيش، وأصبح لصنعاء حضور مباشر على الساحل الشرقي لباب المندب وفي الجزر المتصلة به، واكتسب تحرير المضيق قيمة استراتيجية تتجاوز تحرير أراضٍ يمنية، فقد عادت هذه الجغرافيا إلى

السيادة اليمنية، وباتت القوة التي فرضت الحظر على السفن السعودية موجودة مباشرة في المضيق، بينما فقدت السعودية القوة المحلية العميلة التي كانت تؤمّن لها الساحل المقابل، وأصبحت حماية مصالحها البحرية مرتبطة بقواعد أبعد وبالدعم الأمريكي والبريطاني والصهيوني.

حافظت صنعاء على التمييز بين تحرير المضيق وإغلاقه أمام الملاحة الدولية، وبقي الحظر مرتبطاً بالسفن السعودية والإسرائيلية، فأضعف ذلك الرواية السعودية التي قدمت تحرير المخا وميون باعتباره تهديداً للتجارة العالمية، وصعّب تحويل المواجهة إلى حرب دولية لحماية الملاحة.

كثفت السعودية غاراتها، وطلب محمد بن سلمان تدخلاً عسكرياً أمريكياً مباشراً، واتجهت الرياض إلى طلب دعم استخباراتي صهيوني عبر القيادة المركزية الأمريكية، وتحركت لحشد مصر وتركيا وباكستان والدول الخليجية، إلا أنها حصلت على التضامن السياسي والدعم الاستخباراتي دون حليف مستعد لإرسال قوات تستعيد الساحل والجزر، كما انتهت جلسة مجلس الأمن دون قرار ملزم أو تفويض عسكري جديد.

انتهت المرحلة التي بدأت بقصف مدرج مطار صنعاء بقيام توازن جديد في البحر الأحمر، فقد باتت صنعاء تسيطر على المخا وذوباب وميون وزُقر وحنيش، وتملك حضوراً مباشراً في باب المندب، وعاد المضيق إلى السيادة اليمنية، بينما خسر المشروع الأمريكي البريطاني الصهيوني قاعدته المحلية الأساسية في الساحل، وفقدت السعودية أداة نفوذها، وأصبحت تعتمد على الغارات والمعلومات الخارجية وإعادة تنظيم القوات المنسحبة، وتحولت المواجهة إلى صراع على تثبيت وصون السيادة اليمنية وعلى قدرة الرياض على مواصلة الحصار والحرب دون تعرض منشآتها وملاحتها وقواعدها للضغط.

قصف مطار صنعاء الدولي يُشعل الأحداث

تشكلت الشروط العسكرية والسياسية لمعركة المخا وتحرير باب المندب خلال الأسابيع التي أعقبت قصف مطار صنعاء الدولي في 13 يوليو 2026م، وجاء القصف في سياق تراكم استمر خلال أربعة أعوام من خفض التصعيد، أبقت فيها السعودية الحصار والقيود المفروضة على المطارات والموانئ، وراوغت في استحقاقات خارطة الطريق والملفات الاقتصادية والإنسانية، ثم استهدفت المدرج الوحيد العامل لمنع الطائرة الإيرانية من الهبوط، فأدخلت علاقتها بصنعاء في حالة الحرب المباشرة.

مثلت الرحلة الإيرانية، وفق الإطار الذي قدمه السيد عبدالملك الحوثي، مسعىً لمساعدة الشعب اليمني على كسر الحصار الجوي، ونقل المرضى والجرحى والعالقين، بينما عبرّ القرار السعودي عن الإصرار على التحكم بحركة مطار صنعاء، وتحديد الدول التي تتواصل معها حكومة صنعاء، وإخضاع سفر اليمنيين ووصول الأدوية والبضائع للموافقة السعودية، وبذلك تمحورت القضية حول السيادة والحقوق الوطنية، ورفض احتفاظ الرياض بسلطة الإذن على المطارات والموانئ والعلاقات الخارجية اليمنية.

تولت وزارة دفاع الحكومة العميلة للرياض إعلان مسؤوليتها عن قصف المطار، وقدم رشاد العليمي الضربة باعتبارها رداً على مخالفة ما سماها القواعد المنظمة للطيران المدني، وعقدت حكومة المرتزقة اجتماعاً استثنائياً لتنسيق التحرك العسكري والسياسي والدبلوماسي والقانوني والإعلامي، وأدت هذه المؤسسات وظيفة الواجهة اليمنية للعدوان السعودي، بينما وضعت طبيعة الذخائر المستخدمة، والقدرة الجوية المطلوبة، ومسار المواقف والعمليات اللاحقة، السعودية في موقع الطرف الذي اتخذ القرار ونفذه.

ردت القوات المسلحة اليمنية-صنعاء في اليوم نفسه باستهداف مطار أبها بالصواريخ

الباليستية والطائرات المسيّرة، وحذرت شركات الطيران من استخدام الأجواء السعودية حتى رفع الحصار عن مطار صنعاء، فظهرت معادلة "المطار بالمطار" بوصفها رداً على محاولة الرياض تثبيت الحصار والتحكم بالمنافذ اليمنية، واتصلت العملية بأصل الصراع المتعلق بالسيادة وحرية الحركة وفتح المطارات والموانئ، وباستحقاقات خفض التصعيد التي أبقتها السعودية معلقة.

وضع خطاب السيد عبدالملك الحوثي في 16 يوليو الإطار السياسي والعسكري للجولة، واعتبر التصعيد محاولة لتوريط الرياض مجدداً في عدوان شامل، كما أعلن معادلات "المطارات بالمطارات، والموانئ بالموانئ، والحصار بالحصار"، وربط التصعيد الشامل برد شامل يستهدف المنشآت النفطية والحيوية السعودية، وحذر اليمنيين من الانخراط في التحشيدات التي تعدها الرياض، وبذلك تحددت ساحات المواجهة في العمق السعودي، ومنشآت الطاقة، والموانئ، والملاحة المرتبطة بالسعودية، والقوات العميلة التي يجري إعدادها داخل اليمن.

حاولت الأمم المتحدة احتواء الأزمة عبر إعادة تشغيل الرحلات المحدودة بين صنعاء وعمّان، وهي صيغة تعالج أثر قصف المدرج وتحافظ على القيود السابقة، بينما تمسكت صنعاء بحقها في تشغيل المطار وعلاقاتها الجوية كدولة ذات سيادة، وتزامنت الوساطة مع تحركات عسكرية في مأرب وحريب والحديدة والمناطق الحدودية، فقد جمعت السعودية بين ضغط الوساطة والاستعداد الميداني، وأرادت حصر الخلاف في وجهة الرحلة الإيرانية، بينما ربطت صنعاء القضية بمجمل الحصار واستحقاقات السلام المؤجلة.

في 20 يوليو، أعلنت القوات المسلحة اليمنية حظر الملاحة البحرية المرتبطة بالسعودية، وهنا تغير مركز المواجهة، فقد أصبحت صادرات النفط وحركة الناقلات جزءاً من الضغط المباشر على الرياض، ولم يعد الرد مقتصراً على المطارات والقواعد والمنشآت داخل أراضيها، واكتسب القرار وزناً إضافياً بسبب حاجة السعودية

إلى البحر الأحمر في ظل الحرب الأمريكية الإيرانية واضطراب مضيق هرمز، فقد كانت الرياض تعمل على استخدام ينبع وخط الشرق والغرب لتقليل مخاطر الخليج، فجاء الحظر اليمني ليضغط على المنفذ البديل الذي بنت حوله حساباتها النفطية.

اختبرت صنعاء قرار الحظر في 22 و23 يوليو باستهداف ناقلتي النفط "إنسيليا" و"ليلى"، واستخدمت الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيّرة، وأجبرت سفناً أخرى على التراجع أو تغيير مساراتها، وباتت الشركات أمام خطر يمكن قياسه في التأمين والوقت وكلفة النقل، كما بدأت بعض الناقلات تعديل بياناتها ومساراتها وإخفاء ارتباطها بالسعودية، وبذلك تحول الحظر إلى أداة اقتصادية وعسكرية تضغط على الدولة وشبكات التجارة المرتبطة بها، مع إبقاء الملاحة العامة خارج نطاق الاستهداف.

أدركت السعودية خطورة حصر المواجهة في علاقتها المباشرة بصنعاء، فسعت إلى توسيع الإطار السياسي للنزاع، وتحركت عبر مجلس التعاون وباكستان والأردن وقطر، وقدمت استهداف الناقلات بوصفه تهديداً لأمن الطاقة وحرية الملاحة العالمية، كما جمع الخطاب الخليجي بين باب المندب ومضيق هرمز، وربط العمليات اليمنية بالحرب الأمريكية على إيران، بهدف انتزاع القضية من سياقها اليمني السعودي وإدخالها في المواجهة الدولية مع طهران.

تبنت الولايات المتحدة الرواية المتعلقة بالدور الإيراني، واتهم وزير الخارجية ماركو روبيو طهران بدفع صنعاء نحو استهداف السفن السعودية، لكن الموقف الأمريكي بقي محكوماً بحسابين متعارضين، حماية السعودية وخطوط الطاقة، وتجنب فتح جبهة جديدة تستنزف القوات الأمريكية المنخرطة في الحرب على إيران، ولهذا تركز النشاط الأمريكي على المراقبة البحرية، والدعم السياسي، وجمع المعلومات، ودراسة الخيارات العسكرية، دون انتقال فوري إلى مواجهة مباشرة مع صنعاء.

داخل اليمن، بدأت حكومة المرتزقة إعداد نفسها لوظيفة أوسع، فقد تحركت لإعادة تشغيل صادرات النفط الواقعة تحت سيطرتها، وطرحت خطة لحماية المنشآت والموانئ بالتنسيق مع السعودية، كما استخدمت ملف الملاحة لطلب دعم أمني وبحري دولي، وحاولت الجمع بين خدمة الحرب السعودية وتأمين موارد مالية تخفف أزمتها، إلا أن بنيتها العسكرية المنقسمة أبقت التنفيذ موزعاً بين قوات طارق صالح والعمالقة والتشكيلات التابعة للعليمي والانتقالي وقوات مأرب.

ردت السعودية على استهداف الناقلات بغارات عدوانية طالت مدينة الحديدة وميناءها وجزيرة كمران في 24 و25 يوليو، فانتقل القصف إلى المنشآت والجزر المرتبطة بالبحر الأحمر، وجاء الرد اليمني باستهداف منشآت أرامكو في جيزان وينبع بعشرات الصواريخ والطائرات المسيّرة، لتدخل معادلة "الميناء بالميناء" حيز التنفيذ، وتتصل جبهة الساحل اليمني مباشرة بالبنية النفطية السعودية على امتداد البحر الأحمر.

عند نهاية 25 يوليو، أصبح احتواء الجولة ضمن حادثة مطار صنعاء أمراً متجاوزاً، فقد توسع مسرح العمليات ليشمل المطارات السعودية، والناقلات، وموانئ البحر الأحمر، ومنشآت أرامكو، والجزر اليمنية، والتحشيدات البرية، كما أصبحت الرياض أمام معضلة مركبة، فالغارات التي قصدت بها ضبط علاقة صنعاء بإيران فتحت مواجهة تمس صادراتها وأمن منشآتها، ومحاولة استخدام حكومة المرتزقة واجهةً للحرب دفعت صنعاء إلى اعتبار المعسكرات والموانئ والقوات التابعة للسعودية أهدافاً مباشرة.

تشكلت في هذه الأيام البذرة السياسية والعسكرية لمعركة المخا، فقد بات الساحل الغربي مساحةً تتقاطع فيها ثلاثة خطوط، الحظر المفروض على السفن السعودية، والتحشيدات التي تنقلها الرياض عبر الموانئ والطرق البرية، ومحاولة بناء قوة محلية تحمي باب المندب وتضغط على صنعاء، ومع انتقال السعودية إلى قصف

الحديدة وكمران، أصبح الصراع على الموانئ والجزر جزءاً أصيلاً من الجولة، وأخذت المخا موقعها بوصفها قاعدة الإمداد والقيادة التي ستحدد السيطرة عليها مستقبل الساحل والمضيق.

بناء مسرح المعركة حول المخا

دخلت المواجهة بعد 25 يوليو مرحلة إعداد طويلة لمعركة الساحل، اتسعت خلالها العمليات ضد ناقلات النفط السعودية والتحشيدات البرية ووسائل النقل البحري، بينما حاولت الرياض إعادة تنظيم القوات التابعة لها وبناء مظلة إقليمية تحمي تحركها، ولم تكن المخا قد أصبحت جبهة قتال بري واسعة، لكنها أخذت تتحول تدريجياً إلى مركز الثقل العسكري في الاستراتيجية السعودية المضادة لصنعاء.

أعلنت القوات المسلحة اليمنية في 26 يوليو إسقاط طائرة استطلاع مسلحة من طراز "بيرقدار أكنجي" تركية الصنع تابعة للسعودية في أجواء الجوف، بعد إسقاط طائرة "وينغ لونغ 2" في البيضاء يوم 14 يوليو، وحملت العمليتان دلالة تتصل بطبيعة التحضير السعودي، فقد وسعت الرياض طلعات الاستطلاع المسلح فوق المحافظات التي تمر عبرها طرق التحشيد، واعتمدت على الطائرات غير المأهولة لجمع المعلومات ومراقبة تحركات القوات اليمنية، بينما تعاملت صنعاء مع هذه الطائرات بوصفها جزءاً من العدوان الجاري وأدخلت حماية المجال الجوي ضمن معادلات المواجهة.

استمرت السعودية في نقل القوات والأسلحة عبر الوديعة والعبر ومأرب والساحل الغربي، وتزامنت التحشيدات مع رفع الجاهزية داخل القوات التابعة للعليمي وطارق صالح والعمالقة والتشكيلات الجنوبية، وكانت الرياض تسعى إلى توزيع الضغط على عدة جبهات، حتى تمنع صنعاء من تركيز قوتها حول الحديدة والساحل، كما عملت على إبقاء خيارات الهجوم مفتوحة في مأرب والجوف وتعز، مع تعزيز المواقع القريبة من المخا وباب المندب.

واجه هذا التحضير مشكلة بنيوية رافقت معسكر العدوان طوال سنوات الحرب، فتعدد القوات والقيادات ومصادر التمويل حال دون قيام قيادة ميدانية موحدة،

واحتفظ طارق صالح بقيادته المستقلة في الساحل، وتمسكت العمالقة ببنيتها الخاصة، وخضعت قوات مأرب لترتيبات مختلفة، وسعى المجلس الانتقالي إلى حماية استقلال تشكيلاته عن وزارة دفاع المرتزقة، لذلك ركزت السعودية على التنسيق الوظيفي وتبادل المعلومات وتوزيع المهام، بدلاً من دمج التشكيلات داخل مؤسسة عسكرية واحدة.

في المقابل، واصلت صنعاء توسيع نطاق الحظر البحري، وبدأت الناقلات السعودية تتجه نحو رأس الرجاء الصالح أو تنتظر بعيداً عن مناطق الاستهداف، كما لجأت بعض السفن إلى إطفاء أجهزة التعقب وتغيير الوجهات المسجلة، وارتفعت تكاليف التأمين ضد مخاطر الحرب، ولم تتوقف صادرات النفط السعودية، لكنها أصبحت أكثر كلفة وتعقيداً، وفقدت الرياض جزءاً من المرونة التي سعت إلى اكتسابها عبر ميناء ينبع وخط الشرق والغرب.

اكتسبت العمليات البحرية قيمة تتجاوز الخسائر المباشرة في السفن، فقد أجبرت السعودية على توزيع منظومات الدفاع والمراقبة بين الجنوب والشمال، وحماية جيزان وينبع ومحطات الضخ وخطوط النقل، كما فرضت على الأسطول التجاري السعودي اتخاذ ترتيبات أمنية جديدة، وفي الوقت نفسه حافظ تحديد الحظر بالسفن المرتبطة بالسعودية على فصل المواجهة اليمنية السعودية عن الملاحة الدولية العامة، رغم استمرار الرياض وحكومة المرتزقة في تقديمها باعتبارها تهديداً شاملاً لباب المندب.

حاولت السعودية في نهاية يوليو إنشاء غطاء إقليمي أوسع عبر الدعوة إلى تحالف بحري بقيادتها، وعُقد اجتماع شاركت فيه عشرات الدول، لكن التأييد العملي بقي محدوداً، فلم تظهر قواعد اشتباك مشتركة أو قوات بحرية جديدة أو التزامات معلنة باستخدام الموانئ والقواعد، وكشف ذلك الفارق بين استعداد الدول لإدانة العمليات على السفن السعودية واستعدادها لخوض حرب لحماية صادرات الرياض،

فمعظم الأطراف أرادت سلامة الملاحة العامة، بينما تجنبت تحويل قواتها إلى جزء من المواجهة الثنائية.

كما لجأت الرياض إلى اتفاق مكة للتعاون السياسي والدفاعي مع تركيا وباكستان، وحاولت وضع التصعيد ضمن إطار يربط أمنها بأمن حلفائها، وقدمت باكستان دعماً سياسياً واضحاً واتصالات عسكرية رفيعة المستوى، بينما بقيت المشاركة التركية والباكستانية في حدود المشاورات والتنسيق والتعاون الدفاعي، ولم تظهر قوة مشتركة أو خطة تدخل داخل اليمن، وكانت حسابات البلدين مرتبطة بعلاقاتهما مع السعودية ومصالحهما الإقليمية، إلى جانب مخاطر الانخراط في حرب مفتوحة مع صنعاء.

خلال الأيام الأولى من أغسطس، واصلت القوات المسلحة اليمنية استهداف السفن المرتبطة بالسعودية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، كما ضربت التحشيدات وطرق الإمداد في الرويك والعبر والوديعة ومأرب، وربطت هذه العمليات بين الحظر البحري ومواجهة القوات التي تعدها الرياض داخل اليمن، فالسفن التجارية والعسكرية والطرق البرية أصبحت أجزاءً من شبكة إمداد واحدة، واستهدافها حرم السعودية من فصل أمن صادراتها عن نشاطها العسكري.

اتجهت الضربات تدريجياً نحو المخا، حيث كانت قوات طارق صالح تستقبل الأسلحة والزوارق والمعدات، وتستخدم الميناء ومحيطه مركزاً للقيادة والاستطلاع والإسناد، وأصبحت المدينة قاعدة متقدمة للترتيبات السعودية والإماراتية في جنوب البحر الأحمر، كما وفرت موقعاً قريباً من الجزر والممر الملاحي، وربطت جبهات تعز بالساحل، ولذلك حمل استهدافها وظيفة عسكرية تتجاوز الرد على التحشيدات المتفرقة.

في 9 و11 أغسطس، تعرضت مواقع ومخازن ومقار تابعة لقوات طارق صالح في المخا لضربات صاروخية وجوية يمنية، وأظهرت العمليات أن صنعاء جمعت

معلومات تفصيلية عن انتشار القوات ومراكز القيادة ومخازن السلاح، كما وضعت الميناء تحت ضغط متواصل عطّل جزءاً من وظيفته العسكرية، وردت قوات طارق بتقديم الضربات باعتبارها استهدافاً لميناء مدني، بينما رأت صنعاء أن النشاط التجاري أصبح غطاءً لاستقبال المعدات والزوارق والتحشيدات السعودية.

واصلت الحكومة العميلة حملتها الدبلوماسية تحت عنوان حماية الموانئ ومكافحة التهريب، وطلبت دعماً لخفر سواحل المرتزقة وتبادل المعلومات البحرية والتدريب والتجهيز، كما سعت إلى تشديد الرقابة على الواردات المتجهة إلى مناطق حكم المجلس السياسي الأعلى -صنعاء، وبذلك اتسعت وظيفة الحكومة العميلة، إذ حاولت منح التحركات السعودية غطاءً قانونياً وسياسياً، وعملت على تحويل المواجهة العسكرية إلى منظومة حصار مالي وتجاري وأمني.

في 14 أغسطس، استهدفت القوات المسلحة اليمنية تحشيدات وأسلحة وزوارق حربية في المخا بعدد كبير من الصواريخ الباليستية، ثم أعلنت إدارة الميناء -التابعة للحكومة العميلة- في اليوم التالي تعليق العمليات التجارية والبحرية، بعد سلسلة ضربات طالت بنيته ومحيطه، وأصبحت قدرة الميناء على استقبال الإمدادات العسكرية محدودة، كما تعرضت وسائل الحركة البحرية التي تعتمد عليها القوات التابعة للسعودية لخسائر متتالية.

ردت الرياض برفع النشاط المعادي على عدة جبهات في الداخل اليمني، وأعلن إعلام المرتزقة تنفيذ 181 عملية خلال 24 ساعة في 16 أغسطس، مع إدخال الطائرات المسيّرة القصيرة من نوع "FPV"، وكان الرقم يضم أعمال استطلاع وقصفاً محدوداً وطلعات متكررة، لكنه كشف اتجاهاً سعودياً إلى استخدام سلاح منخفض الكلفة يمكن توزيعه بين التشكيلات، ويمنحها قدرة على الضغط المستمر دون الاعتماد الكامل على عودة الطيران الحربي السعودي.

عملت السعودية كذلك على تنسيق نشاط طارق صالح والعمالقة ووزارة دفاع

المرتزقة، وتبادل المعلومات بين الجبهات، وإدخال لواءين للطيران المسيّر ضمن القوات التابعة لها- كما ُعلن حينها-، إلا أن التنسيق بقي محكوماً باستقلال القيادات والمصالح المتعارضة، فقد أراد الانتقالي حماية مشروعه السياسي وضغط خطابه السياسي على ما تسمى بالقوات الجنوبية، وسعى طارق صالح إلى تثبيت سلطته في الساحل، واحتفظت مأرب بهيكلها الخاص، بينما حاول العليمي تقديم نفسه قائداً عاماً لقوات لا يملك سلطة فعلية متساوية عليها.

جاءت عملية 17 أغسطس لتكشف حجم الحضور السعودي المباشر قبالة المخا، فقد أعلنت القوات المسلحة اليمنية استهداف سفينة إنزال عسكرية وأربعة زوارق حربية مرافقة لها، وقالت إن العملية أحرقت السفينة وأغرقت عدداً من الزوارق، وبصرف النظر عن الخلاف حول حجم الخسائر، فقد ظهرت وظيفة الساحل في نقل المعدات والقوات، وسقطت الرواية التي حصرت النشاط داخل الميناء في المجال المدني.

وفي اليوم نفسه، استهدفت طائرة مسيّرة مخزن أسلحة في معسكر صحن الجن بمأرب، لتوزع صنعاء الضغط بين الساحل والجبهة الشرقية، وتحرم السعودية من تركيز دفاعاتها وإمداداتها في المخا، كما حملت الضربات رسالة إلى القوات التي تحشدها الرياض بأن طرق الوصول والمعسكرات ومراكز التخزين ووسائل النقل تقع جميعها داخل نطاق الاستهداف.

قدمت القوات المسلحة اليمنية في 19 أغسطس حصيلة عملياتها منذ إعلان الحظر، وتحدثت عن استهداف ثماني سفن نفطية ومنع 48 سفينة من العبور، وتنفيذ تسع عمليات داخل السعودية و14 عملية ضد التحشيدات ووسائل النقل، وقد رسمت الحصيلة طبيعة الاستراتيجية اليمنية في هذه المرحلة، الضغط على صادرات النفط، وضرب البنية العسكرية التي تستعد للحرب، وحماية المجال الجوي، وإبقاء العمليات موزعة على مسرح واسع يستنزف قدرة الرياض على الحماية والرد.

توجت عملية استهداف ناقلة "أمزان" قبالة ينبع في 24 أغسطس هذه المرحلة، فقد وصلت الضربة إلى شمال البحر الأحمر، بالتزامن مع استهداف رتل عسكري في العبر والوديعة وتحشيدات ومخازن في الكنايس، واجتمعت خلال يوم واحد حركة النفط وطرق الإمداد والمعسكرات داخل شبكة استهداف مترابطة، الأمر الذي وضع السعودية أمام ضغط يمتد على طول خطها البحري والحدودي.

عند هذه النقطة، أصبحت المخا الحلقة الأضعف في المشروع السعودي، فقد تعرضت مخازنها وقياداتها وزوارقها وسفن الإمداد التابعة لها لضربات متتابعة، وتعطل نشاط الميناء، وفشلت محاولات توحيد القوات المدافعة عنها، كما اضطر طارق صالح إلى توزيع وحداته بين حماية المدينة وجبهات الساحل والجزر، وبذلك لم يكن الهجوم اليمني اللاحق اندفاعاً مفاجئاً نحو مدينة محصنة، وإنما جاء بعد عملية استنزاف وعزل وتجفيف للإمداد استمرت أسابيع، وبدلت ميزان القوة قبل بدء المعركة البرية الواسعة.

تعثر الرد السعودي ونضج شروط التحرير

دفعت عملية استهداف ناقلة "أمزان" قبالة ينبع، وضرب الأرتال في العبر والوديعة، وتكثيف العمليات حول المخا، السعودية إلى إعادة بناء استجابتها على ثلاثة مسارات مترابطة، تنظيم القوات التابعة لها، وتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري على مناطق صنعاء، وتدويل المواجهة تحت عنوان حماية باب المندب، إلا أن هذه المسارات تحركت بسرعات متفاوتة، وبقيت الفجوة قائمة بين النشاط السياسي والدبلوماسي وقدرة القوات التابعة للرياض على تحويله إلى توازن ميداني جديد.

عقد مجلس العليمي في 25 أغسطس اجتماعاً ركز على رفع الجاهزية وتوحيد الخطاب ودعم الجبهات وحماية الموانئ، وحاول الظهور بوصفه مركزاً لإدارة المواجهة، بينما ظلت السلطة العسكرية موزعة بين طارق صالح والعمالقة وقوات مأرب والتشكيلات التابعة للانتقالي ووزارة دفاع المرتزقة، وكانت كل قوة تحتفظ بقيادتها ومصادر تمويلها وحساباتها السياسية، الأمر الذي جعل قرارات المجلس أقرب إلى غطاء سياسي للتحركات السعودية، فيما بقيت إدارة العمليات مرتبطة بغرف تنسيق متعددة.

دفعت الضربات قرب ينبع الرياض إلى تعزيز الدفاعات حول الميناء ومنشآت أرامكو وخط الشرق والغرب، وأصبحت حماية المنشآت النفطية تنافس الجبهة اليمنية على منظومات الرصد والدفاع الجوي، كما اتجهت الناقلات إلى مسارات أطول وأكثر كلفة، وهكذا فرض الحظر اليمني توزيعاً جديداً للموارد السعودية، فكل منظومة تُنقل لحماية ينبع تخفف كثافة الحماية المتاحة للقواعد والمطارات والتحشيدات، وكل سفينة تسلك رأس الرجاء الصالح تضيف كلفة اقتصادية إلى قرار استمرار الحرب.

في 26 أغسطس، شرعت حكومة المرتزقة في تحويل ما تسميه "مكافحة التهريب"

إلى إطار يجمع الأجهزة الأمنية والجمارك والمصارف والموانئ وخفر السواحل، وشكلت لجنة برئاسة شائع الزنداني لمتابعة حركة السلع والتحويلات، وإعداد قوائم بالتجار والشركات المتعاملة مع مناطق صنعاء، ورفع ملفات إلى الولايات المتحدة وبريطانيا بغرض فرض عقوبات جديدة، وبذلك حاولت الرياض تعويض تعثرها الميداني عبر الضغط المالي والتجاري، واستخدام المؤسسات التابعة لها لإعادة تشديد الحصار على المجتمع والاقتصاد في مناطق حكومة صنعاء.

اتصل هذا المسار بطلبات متكررة للحصول على أجهزة مراقبة وتدريب ودعم فني لخفر سواحل المرتزقة، فقد سعت وزارة النقل في الحكومة العميلة إلى تقديم مؤسساتها شريكاً للدول الغربية في مراقبة باب المندب وخليج عدن، بينما احتفظت السعودية بدور التمويل والتوجيه، وتولت الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم المعلومات والخبرات والمعدات، وكانت الغاية بناء شبكة رقابة تمتد عبر الموانئ والمنافذ والأسواق والتحويلات، وتخدم الحرب العسكرية والاقتصادية في وقت واحد.

واجهت هذه الخطة حدوداً داخلية واضحة، فقد بقيت المنافذ والموانئ والقوات موزعة بين سلطات متعددة في عدن وحضرموت وشبوة ومأرب والساحل الغربي، كما استمرت أزمات الكهرباء والرواتب والخدمات والاحتجاجات الشعبية، واضطرت السعودية إلى تمويل الوقود والرواتب والإمدادات العسكرية، وأصبح توسيع الحرب مرتبطاً بقدرتها على تغطية كلفة حكومة تفتقر إلى موارد مستقرة وسلطة مركزية على المناطق الخاضعة للاحتلال.

حاولت الرياض معالجة الانقسام العسكري عبر جمع قادة التشكيلات التابعة لها في ترتيبات تنسيق عملياتي، شملت تبادل معلومات الاستطلاع وتوزيع المهام وتوحيد بعض خطط الطيران المسيّر، لكنها عجزت عن الدمج الكامل بسبب التناقض بين المشاريع السياسية لهذه القوات.

برز التناقض بصورة أوضح مع تحركات المجلس الانتقالي في نهاية أغسطس

ومطلع سبتمبر، فقد نظم فعالية في ذكرى "تأسيس الجيش الجنوبي"، وهاجم الترتيبات السعودية التي فككت جانباً من هياكله بعد هزيمته في يناير وخروجه من حضرموت والمهرة، كما رفض المجالس التي ترعاها الرياض وتمسك بإعلان 2 يناير والانفصال على حدود ما قبل الوحدة، وفي الوقت نفسه حافظ على خطاب يفتح ثغرة تواصل مع السعودية، سعياً إلى استعادة موقعه شريكاً في الحرب على صنعاء، وكشف هذا السلوك قدرة الرياض على استخدام تشكيلاته في بعض المهام، وعجزها عن إدماجها في قيادة موحدة.

خلال هذه الفترة، بدأت الجزر القريبة من باب المندب تتحول إلى ساحة اشتباك مباشر، وظهرت تقارير عن مواجهات بحرية بالزوارق المُسيرة قرب حنيش وزُقر، وتحركات لقوات طارق صالح في الممرات والجزر، وكانت الاشتباكات المحدودة في هذه المناطق مرتبطة بمعركة المخا، ولذلك أخذت معركة الساحل تتجاوز مدينة المخا لتشمل شبكة الجغرافيا المحيطة بالمضيق.

أصبح القلق الأمريكي أكثر وضوحاً في جلسة استماع عقدتها اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس النواب الأمريكي " الكونجرس"، فقد طرحت ندى الدوسري دعم حكومة المرتزقة عسكرياً واستخباراتياً، وتحسين القيادة والسيطرة والدفاع الجوي والأمن البحري، وربط المساعدات بإعادة تنظيم القوات، بينما حذرت أليسون ماينور من حرب مفتوحة تخدم صنعاء سياسياً وتعبوياً، وقبلت بعمل جوي وبحري محدود لحماية المصالح والضغط التفاوضي، وكشف النقاش اتجاه واشنطن نحو بناء قدرة محلية تواجه صنعاء مع إبقاء القوات البرية الأمريكية خارج الحرب.

حملت جلسة الكونجرس دلالة سياسية تتصل بطول المواجهة، فقد بدأت دوائر أمريكية تنظر إلى الغارات والعقوبات والاعتراض البحري بوصفها أدوات قاصرة عن تغيير توازن القوة، وارتفع الاهتمام بقوات الساحل وخفر سواحل المرتزقة

ومؤسسات حكومة العليمي، إلا أن النقاش بقي ضمن الشهادات والتوصيات، دون تفويض جديد أو تمويل مخصص أو قرار بالحرب، وظلت الإدارة الأمريكية متمسكة بدعم السعودية ومراقبة البحر الأحمر وتجنب صدام مباشر يهدد تفاهم 6 مايو 2025م مع صنعاء.

في المقابل، واصلت صنعاء ضرب التحركات العسكرية السعودية، وحافظت على الحظر البحري، وراقبت إعادة انتشار القوات حول الساحل وتعز ومأرب، كما أسهمت العمليات السابقة في إضعاف قدرة المخا على استقبال الإمدادات، وتضررت مخازن السلاح ووسائل النقل والزوارق ومراكز القيادة، وتحولت القوات المدافعة عن الساحل إلى وحدات موزعة على خطوط طويلة، تمتد عبر حيس والخوخة والجرّاحية وموزع والوازعية والمخا.

شكّل امتداد هذه الخطوط نقطة ضعف عسكرية، فقد احتاجت قوات طارق صالح إلى حماية الطريق الساحلي والمواقع المرتفعة في منطقة الكدحة ومداخل المدينة والميناء والجزر في وقت واحد، واعتمدت على إمدادات معرضة للصواريخ والمسيّرات، كما افتقرت إلى عمق اجتماعي وسياسي متماسك في عدد من المناطق التي تنتشر فيها، وأصبح انهيار موقع واحد قابلاً للانتقال إلى المواقع المجاورة بسبب ترابط الطريق الساحلي ومحدودية طرق الانسحاب والإمداد.

بحلول مطلع سبتمبر، باتت السعودية أمام مأزق واضح، فالضغط البحري وصل إلى ينبع، والتحشيدات البرية تعرضت للضرب في الوديعة والعبر ومأرب، والمخا فقدت جانباً كبيراً من وظيفتها اللوجستية، والتحالف البحري المقترح بقي غطاءً سياسياً، واتفاق مكة وفر التضامن والمشاورات دون قوة تدخل مشتركة، بينما استمر تعدد القيادات داخل معسكر المرتزقة، وفي هذه الظروف نضج قرار صنعاء بتحويل الاستنزاف إلى هجوم بري واسع يغير خريطة الساحل الغربي للجمهورية اليمنية.

في 3 سبتمبر، بدأت عملية "والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً" -التي أُعلن عنها لاحقاً- عبر عدة مسارات في محافظتي تعز والحديدة، واستهدفت تفكيك انتشار القوات التابعة للسعودية على امتداد حيس والخوخة والجرّاحية وموزع والوازعية والمخا، واعتمدت على الضغط المتزامن وقطع الطرق وضرب القيادة والإمداد، بدلاً من الاندفاع المباشر نحو المخا، وكانت الغاية إسقاط المنظومة الدفاعية المحيطة بالمدينة وعزل وحداتها وإجبارها على التراجع المتتابع.

خلال يومي 4 و5 سبتمبر، توسعت الاشتباكات على خطوط حيس والخوخة والجرّاحي، وتعرضت المواقع التي تحمي الطريق الساحلي لضغط مستمر، وتضاربت أخبار قوات المرتزقة بشأن السيطرة والانسحاب واستعادة المواقع، وهو ما كشف سرعة تبدل الميدان وغياب غرفة قيادة وإعلام موحدة، كما بدأت الوحدات المتقدمة تفقد الاتصال ببعضها، وأصبح الانسحاب من موقع يفتح ثغرة في الموقع التالي.

استهدفت القوات المسلحة اليمنية في 6 سبتمبر اجتماعاً لقيادات التحشيدات في الساحل الغربي، وركزت عملياتها على مراكز القيادة والطرق والمخازن، وجمعت بين التقدم البري والضربات الصاروخية والمسيّرة، ما عطّل قدرة القوات التابعة لطارق صالح على إعادة تنظيم خطوطها بسرعة، بينما دفعت السعودية بالمرتزقة لفتح جبهة في الجوف بهدف تشتيت الجهد اليمني وتخفيف الضغط عن الساحل الغربي، بالتزامن مع تكثيف غاراتها العدوانية على الجوف ومأرب وتعز والحديدة وصعدة والبيضاء، وفي 7 سبتمبر استهدفت غارتان السجن المركزي بمدينة الحزم في محافظة الجوف، وأسفرتا عن استشهاد نحو 23 مدنياً وإصابة عدد من نزلاء السجن والزوار، بينهم نساء، ضمن الحملة الجوية الرامية إلى إسناد التحشيدات وفتح جبهات مساندة للقوات المتراجعة في الساحل.

بحلول 8 و9 سبتمبر، أصبحت المشاركة السعودية الجوية كثيفة بصورة أوضح، وتحدث تركي المالكي عن اتخاذ إجراءات عملياتية ضد ما وصفه بمصادر التهديد،

فيما قدمت القوات المسلحة اليمنية بيانات تفصيلية عن استخدام المملكة مقاتلات "F15-SA" و"تايفون" انطلقت من خميس مشيط والطائف، ووصل عدد الغارات المعلن خلال 24 ساعة إلى 54 غارة، إلا أن القصف الجوي واجه واقعاً ميدانياً سبق تشكله، فقد انقطعت خطوط إمداد، وتراجعت وحدات، وفقدت القيادة تماسكها، واقتربت القوات اليمنية من عزل المخا عن محيطها المناطق الجبلية وعن الحديدة.

هكذا دخلت المدينة أيامها الأخيرة تحت سيطرة قوات طارق صالح، بعد أن تآكلت منظومة حمايتها طوال أسابيع، وتعرضت قاعدتها اللوجستية للاستنزاف، وفشلت السعودية في بناء قيادة موحدة أو تدخل خارجي مباشر، وجاء الهجوم البري ليحسم مساراً أعدته العمليات البحرية والصاروخية والسياسية منذ يوليو، فأصبحت خسارة المخا نتيجة لتراكم الاختلالات داخل المعسكر المدافع عنها، ولقدرة صنعاء على ربط جبهات النفط والملاحة والإمداد والساحل ضمن استراتيجية واحدة.

تحرير المخا وقيام التوازن الجديد في باب المندب

دخلت القوات المسلحة اليمنية مدينة المخا وميناءها في 10 سبتمبر 2026م، بعد انهيار خطوط قوات طارق صالح وانسحاب تشكيلاته باتجاه الجنوب، وجاء التحرير بعد عزل المدينة عن محيطها وضرب طرق الإمداد ومراكز القيادة، والتقدم عبر مسارات متزامنة في الساحل وتعز، ولهذا حمل سقوط المخا طابع الانهيار المتسلسل لمنظومة عسكرية تعرضت للاستنزاف وفقدت ظهيرها الجبلي واتصاله بالحديدة، ولم يكن حصيلة مواجهة منفردة في المدينة ، وعند هذه النقطة فقد الاسناد القام من عدن أهميته غذ باتت شروط السقوط قائمة.

ساعد اتساع جبهة الهجوم على حرمان قوات طارق صالح من إعادة تجميع وحداتها داخل المخا، فقد تعرضت المواقع الواقعة شمال المدينة وشرقها للضغط في وقت متقارب، وقطعت القوات اليمنية الاتصال بين الخطوط الساحلية والمواقع الداخلية، بينما استمرت الضربات الصاروخية والمسيّرة على مراكز القيادة والتحشيدات، وعلى خلفية القوات المسؤولة عن المدعية والطيران المسير والكاتيوشا، وأصبحت الوحدات المدافعة أمام خيارات الانسحاب أو البقاء في مواقع معزولة، وتراجعت فاعلية الإسناد الجوي السعودي مع سرعة تغير خطوط القتال واختلاط القوات المتقدمة بالمنسحبة.

أعلنت القوات المسلحة اليمنية في 11 سبتمبر نتائج عملية "والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً"، وقالت إن العملية طردت التحشيدات التابعة للسعودية من ست مديريات في محافظتي تعز والحديدة، وضربت سبع فرق عسكرية تضم 38 لواءً، وسيطرت على مناطق واسعة وصولاً إلى المخا، وأظهرت الحصيلة أن العملية استهدفت البنية العسكرية المنتشرة في الساحل بأكملها، ولم تحصر غايتها في الاستيلاء على الميناء.

مثّلت خسارة المخا ضربة عسكرية وسياسية للسعودية والإمارات، رغم خروج

الأخيرة المباشر من المشهد في يناير 2026م، كما أصابت المشروع الإمبريالي الغربي، فقد بقيت القوات المتمركزة في المدينة، برغم انتقالها إلى الاحتواء السعودي، امتداداً للمشروع الإماراتي ومرتبطة بالمصالح الأمنية الغربية والصهيونية، وأدت المخا طوال سنوات وظيفة قاعدة متقدمة لهذه المصالح، وحظيت برعاية بريطانية مباشرة، ولا سيما بعد تسلّم بريطانيا ملف الأمن البحري رسمياً وعلنياً في سبتمبر 2025م، فباتت مركزاً لاستقبال السلاح والزوارق والإمدادات، ونقطة للإشراف على الطريق الساحلي والجزر القريبة من باب المندب، كما وفّرت للرياض وأبوظبي قوة محلية تتحرك باسمهما في الساحل، وبخسارتها فقدتا قاعدة عسكرية وأداة نفوذ ومساحة جغرافية تربط تعز بالمضيق.

تعرض موقع طارق صالح داخل معسكر المرتزقة لضرر واسع، فقد استند نفوذه السياسي إلى السيطرة على المخا وميناءها وقوات حراس الجمهورية، ومنحه هذا الموقع صلة مباشرة بالسعودية والإمارات والدول الغربية التي تبحث عن نفوذ في البحر الأحمر، ومع خسارة المدينة والمناطق المحيطة بها، تقلصت الجغرافيا التي يقوم عليها مشروعه، وتراجعت قدرته على تقديم نفسه حارساً للمضيق أو شريكاً محلياً للقوى الغربية.

امتدت القوات اليمنية في 12 سبتمبر إلى ذوباب وميون وزُقر وحنيش، وأصبح لصنعاء حضور مباشر على الساحل الشرقي لباب المندب وفي الجزر المتصلة به، وحملت السيطرة على ميون قيمة خاصة، فالجزيرة تتوسط المضيق وتقسمه إلى قناتين، وتمنح موقعاً متقدماً للمراقبة والسيطرة البحرية، بينما توفر ذوباب عمقاً برياً للمواقع الساحلية، وتكمل زُقر وحنيش شبكة الانتشار داخل جنوب البحر الأحمر.

انتقلت المعركة بذلك إلى مستوى استراتيجي يتجاوز تحرير أراضٍ يمنية، فقد أصبحت القوة التي فرضت الحظر على السفن السعودية موجودة مباشرة في جغرافيا

المضيق، وتراجع اعتمادها على الصواريخ والمسيّرات والزوارق بعيدة الانطلاق، كما فقدت السعودية القوة المحلية التي كانت تؤمن لها الساحل المقابل، وأصبحت حماية مصالحها البحرية مرتبطة بقواعد أبعد وبالدعم الأمريكي والغربي.

حافظت صنعاء على التمييز بين السيطرة على المضيق وإغلاقه أمام الملاحة الدولية، وأعلنت وزارة النقل عبور 73 سفينة خلال 48 ساعة، بما يعادل 98.6 في المائة من متوسط الحركة السابق للحظر الأخير، كما وردت إفادات أممية وإقليمية عن استمرار المرور بصورة طبيعية، وأسهم ذلك في إضعاف الرواية السعودية التي قدمت تحرير المخا وميون باعتباره تهديداً فورياً للتجارة العالمية، فالحظر بقي مرتبطاً بالسفن السعودية والإسرائيلية، بينما واصلت السفن الأخرى العبور.

تكمن خطورة هذا التمييز على الرياض في أنه أبقى مواجهتها مع صنعاء ذات طابع محدد، وصعّب تحويلها إلى حرب دولية لحماية الملاحة، فالدول الكبرى تملك مصلحة في بقاء المضيق مفتوحاً، وقد استمرت هذه المصلحة بعد دخول القوات اليمنية إليه، أما رفع الحظر عن السعودية فيرتبط بأصل النزاع اليمني السعودي وبمطالب رفع الحصار، ولذلك بقيت الاستجابة الدولية محصورة في الإدانات والضغط السياسي والدعم الاستخباراتي، دون تشكيل قوة عسكرية لاستعادة المخا.

ردت السعودية بتكثيف الغارات العدوانية على تعز والحديدة ولحج والجوف ومأرب وصعدة والبيضاء وحجة وعمران، واستخدمت مقاتلات "F15-SA" و"تايفون" المنطلقة من خميس مشيط والطائف، واستهدفت مناطق التقدم وخطوط الإمداد والجبهات البعيدة عن الساحل، وكانت الغاية تثبيت خط دفاع جنوب باب المندب، وإبطاء انتشار القوات اليمنية، وتشتيت جهدها عبر فتح مسارات قتال متعددة.

واجهت الرياض صعوبة في تحويل الغارات إلى هجوم بري مضاد، فقد احتاجت الوحدات المنسحبة إلى إعادة تجميع وتسليح وقيادة جديدة، وأصبحت طرق الإمداد

البحرية والبرية معرضة للضرب، كما بقيت الخلافات قائمة داخل معسكر المرتزقة، وظهرت اعتراضات في عدن على إدخال قوات طوارئ تابعة للعليمي، بينما حافظ الانتقالي على استقلال تشكيلاته، واحتفظت مأرب ببنيتها الخاصة.

حاولت السعودية استيعاب العناصر المنسحبة عبر تشكيل "المقاومة التهامية" وربطها بالعمليات المشتركة لتحالف العدوان وعزلها عن قوات طارق صالح، مع منحها استقلالاً مالياً وإدارياً وعملياتياً، إلا أن التشكيل الجديد افتقر إلى قاعدة انتشار داخل المناطق التي خسرها، واحتاج إلى معسكرات وتسليح وقيادات وبيئة اجتماعية حاضنة، كما أضاف مركز قيادة آخر إلى منظومة تعاني أصلاً تعدد التشكيلات والولاءات.

واصلت صنعاء الضغط على البنية العسكرية السعودية خلف الجبهات، فاستهدفت في 13 سبتمبر مخازن الأسلحة وغرف القيادة والسيطرة في قاعدة شرورة، ثم نفذت في 14 سبتمبر عملية واسعة ضد قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط بعشرات الصواريخ والطائرات المسيّرة، وشملت الأهداف حظائر الطائرات والرادارات والمدرجات ومخازن الذخيرة، وربطت العمليتان الغارات الجارية بالقواعد التي تنطلق منها وبخطوط الإمداد التي تخدم التحشيدات داخل اليمن.

أصبح الرد اليمني قائماً على تثبيت السيطرة في الساحل وضرب القدرة السعودية على إدامة الحرب، فكلما وسعت الرياض غاراتها، تعرضت قواعدها ومطاراتها ومنشآتها النفطية لضغط مقابل، وكلما حركت تحشيدات عبر شرورة والوديعة والجوف، أصبحت طرق الحركة ومراكز التجميع أهدافاً للصواريخ والمسيّرات، وفرض هذا الترابط كلفة متصاعدة على محاولة استعادة المخا.

طلب محمد بن سلمان تدخلاً عسكرياً أمريكياً مباشراً ضد صنعاء، إلا أن إدارة دونالد ترامب اختارت تقديم المعلومات الاستخباراتية وبيانات تحديد الأهداف والدعم الدفاعي، وناقش قائد القيادة المركزية الأمريكية براد كوبر مع ولي العهد

السعودي أمن الملاحة وحماية المنشآت، وارتبط الموقف الأمريكي بانشغال واشنطن بالحرب على إيران، وخشيتها من انهيار تفاهم 6 مايو 2025م وعودة استهداف السفن والقواعد الأمريكية.

قامت السياسة الأمريكية على احتواء مزدوج، مساعدة السعودية على حماية أراضيها وإدارة الغارات، والحفاظ على مسافة تفصل القوات الأمريكية عن الهجوم المباشر على صنعاء، مع مراقبة سلوك القوات اليمنية في باب المندب، وبقي هذا التوازن مرتبطاً باستمرار الملاحة العامة وبقاء المصالح الأمريكية خارج نطاق الاستهداف، بينما حملت المشاركة الاستخباراتية خطراً يتمثل في استخدام معلومات أمريكية داخل الغارات السعودية واتساع مسؤولية واشنطن عن نتائجها.

اتجهت الرياض أيضاً إلى طلب دعم استخباراتي صهيوني عبر القيادة المركزية الأمريكية، وتركز الدعم المتوقع على صور الأقمار الصناعية، وتتبع تحركات القوات في الجزر والساحل، ورصد منصات الصواريخ والمسيّرات والزوارق، وخدم المرور عبر "سنتكوم" تقليل الكلفة السياسية على السعودية، مع إبقاء التعاون داخل صيغة غير مباشرة، كما كشف الطلب حاجة الرياض إلى مصادر معلومات أكثر دقة بعد انهيار قواتها في الساحل.

إقليمياً، تحركت السعودية لحشد مصر وتركيا وباكستان والدول الخليجية، وزار محمد بن سلمان القاهرة في 15 سبتمبر، ووضع أمن البحر الأحمر وباب المندب في صدارة مباحثاته مع عبدالفتاح السيسي، وحصلت الرياض على تضامن سياسي وإدانات للعمليات داخل أراضيها، بينما بقيت مصر حذرة تجاه الانخراط العسكري، بحكم تجربتها التاريخية في اليمن ومخاطر الحرب على قناة السويس والبحر الأحمر.

وفرت باكستان وتركيا دعماً سياسياً ودفاعياً ضمن اتفاق مكة، لكن الحسابات الخاصة بكل دولة قيدت إمكان المشاركة المباشرة، فإسلام آباد تحافظ على علاقتها

مع السعودية وتوازنها الإقليمي، وأنقرة تنظر إلى البحر الأحمر ضمن مصالح أوسع وتتحاشى التورط في حرب مفتوحة، وهكذا امتلكت الرياض دائرة واسعة من التضامن، لكنها افتقرت إلى حليف مستعد لإرسال قوات تستعيد الساحل والجزر.

دولياً، دفعت بريطانيا وفرنسا وعدد من الدول الأوروبية والخليجية نحو عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وطالبت بإدانة عمليات صنعاء وتشديد تطبيق القرارات 2140 و2216 و2722، بينما أعادت روسيا طرح قصف مطار صنعاء والحصار وتعثر التسوية بوصفها عناصر في تفسير التصعيد، ودعت الصين إلى خفض التوتر والحل السياسي، ودافعت إيران عن حق اليمن في مواجهة العدوان، وانتهت الجلسة دون قرار ملزم أو تفويض عسكري جديد.

يكشف المسار الكامل أن السعودية ارتكبت خطأً في تقدير أثر ضربة 13 يوليو، فقد تعاملت مع مطار صنعاء باعتباره نقطة ضغط يمكن ضبطها عبر غارة محدودة وواجهة سياسية تابعة لحكومة المرتزقة، لكن صنعاء نقلت الرد إلى منظومة المصالح السعودية، وربطت المطار بالمطارات، والحصار بالملاحة النفطية، والموانئ بمنشآت أرامكو، ثم ربطت التحشيدات بقواعد الإمداد والقيادة داخل اليمن والسعودية.

كما نجحت صنعاء في إدارة تدرج عسكري حافظ على ترابط الجبهات، فبدأت بالرد على المطار، ثم فرضت الحظر البحري، واستهدفت الناقلات والتحشيدات، وضربت مخازن المخا وزوارقها وسفن الإنزال، وبعد استنزاف القاعدة اللوجستية بدأت العملية البرية الواسعة، وبذلك سبق العزل والاستنزاف دخول المدينة، وسبق تغيير ميزان القوة إعلان الهجوم.

في المقابل، اعتمدت السعودية على كثافة الأدوات أكثر من وحدة الاستراتيجية، فاستخدمت الغارات، والتحشيدات، وحكومة المرتزقة، وقوات طارق صالح، والانتقالي، والعمالقة، واتفاق مكة، والضغط الأمريكي والبريطاني، والحشد داخل مجلس الأمن، لكن هذه الأدوات بقيت موزعة بين أهداف وقيادات متعارضة، وأنتجت

استجابة واسعة سياسياً ومحدودة في قدرتها على منع الانهيار الميداني.

انتهت المرحلة التي بدأت بقصف مدرج مطار صنعاء بقيام توازن جديد في البحر الأحمر، فقد باتت صنعاء تسيطر على المخا وذوباب وميون وزُقر وحنيش، وتملك حضوراً مباشراً في باب المندب، بينما فقدت السعودية قاعدتها المحلية الأساسية في الساحل، وأصبحت تعتمد على الغارات والمعلومات الخارجية وإعادة تنظيم القوات المنسحبة، وتحولت المواجهة بذلك إلى صراع على السيادة اليمنية وعلى قدرة الرياض على مواصلة الحصار والحرب دون تعرض منشآتها وملاحتها وقواعدها للضغط المقابل.

المصـــــــادر:

1. وكالة رويترز، "الحوثيون يطلقون صواريخ على السعودية بعد استهداف مدرج مطار صنعاء لمنع هبوط طائرة إيرانية"، 13 يوليو 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/world/middle-east/yemeni-military-targets-sanaa-airport-runway-stop-iranian-plane-landing-defence-202613-07-/]

2. وزارة الخارجية والمغتربين - صنعاء، "بيان إدانة العدوان السعودي على مطار صنعاء الدولي"، صنعاء، 13 يوليو 2026م.

3. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف مطار أبها الدولي بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة"، صنعاء، 13 يوليو 2026م. متوفر على سبأ نت.

4. السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي، "كلمة حول مستجدات العدوان السعودي والتطورات الإقليمية"، صنعاء، 16 يوليو 2026م. متوفر على سبأ نت.

5. وكالة رويترز، "الحوثيون في اليمن يعلنون فرض حظر بحري على السعودية"، 20 يوليو 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/world/middle-east/yemens-houthis-declare-naval-blockade-against-saudi-arabia-statement-202620-07-/]

6. الجزيرة الإنجليزية، «الحوثيون يعلنون حصاراً بحرياً على السعودية»، 20 يوليو 2026م، متاح على:

https://www.aljazeera.com/news/202620/7//yemens-houthis-declare-naval-blockade-of-saudi-arabia-what-to-know](https://www.aljazeera.com/news/202620/7//yemens-houthis-declare-naval-blockade-of-saudi-arabia-what-to-know)

7. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف ناقلتي النفط السعوديتين إنسيليا

وليلى في البحر الأحمر"، صنعاء، 23 يوليو 2026م. متوفر على سبأ نت.

8. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف منشآت شركة أرامكو في جيزان وينبع"، صنعاء، 25 يوليو 2026م. متوفر على سبأ نت.

9. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف مخازن الأسلحة ومراكز القيادة والتحشيدات في منطقة المخا"، صنعاء، 9 أغسطس 2026م. متوفر على سبأ نت .

10. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف مواقع وتحشيدات عسكرية تابعة للسعودية في المخا"، صنعاء، 11 أغسطس 2026م. متوفر على سبأ نت.

11. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف أسلحة وزوارق حربية تابعة للتحشيدات السعودية في المخا"، صنعاء، 14 أغسطس 2026م. متوفر على سبأ نت.

12. إدارة ميناء المخا، "بيان بشأن تعليق العمليات التجارية والبحرية في الميناء"، المخا، 15 أغسطس 2026م13. القوات المسلحة اليمنية، "بيان استهداف سفينة إنزال عسكرية وأربعة زوارق حربية قبالة سواحل المخا"، صنعاء، 17 أغسطس 2026م.

14. القوات المسلحة اليمنية، "حصيلة العمليات العسكرية منذ إعلان الحظر البحري على السعودية"، صنعاء، 19 أغسطس 2026م. متوفر على سبأ نت.

15. هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، «التحذير من هجوم رقم 119: إصابة ناقلة على مسافة 63 ميلاً بحرياً غرب ينبع»، 24 أغسطس 2026م، متوفر على الرابط:

https://www.ukmto.org/?utm_source=chatgpt.com

16. شركة البحري، «بيان بشأن الحادث الأمني الذي تعرضت له ناقلة النفط أمزان وسلامة طاقمها»، 24 أغسطس 2026م، نقلاً عن: Riviera Maritime

Media، الرابـط:

https://www.rivieramm.com/news-content-hub/shipping-under-pressure-tanker-hit-off-yanbu-iran-warns-of-vessel-seizures-as-us-readies-economic-d-day-89766?utm_source=chatgpt.com

17. مارين ترافيك، "بيانات ناقلة النفط الخام أمزان"، متاح على:

https://www.marinetraffic.com/en/ais/details/ships/shipid%3A756248/mmsi%3A403644001/imo%3A9693745/vessel%3AAMZAN](https://www.marinetraffic.com/en/ais/details/ships/shipid%3A756248/mmsi%3A403644001/imo%3A9693745/vessel%3AAMZAN)

18. اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، "مكافحة إرهاب الحوثيين وحماية المصالح الأمريكية والأمن في البحر الأحمر"، جلسة استماع، واشنطن، 29 أغسطس 2026م.

19. دوة الدوسري، «شهادة أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجلس النواب الأمريكي بشأن مواجهة إرهاب الحوثيين وحماية المصالح الأمريكية وأمن البحر الأحمر»، معهد الشرق الأوسط، 1 سبتمبر 2026م، متوفر على الرابط:

https://mei.edu/ar/testimony/nadwa-al-dawsari-testifies-on-countering-houthis-before-house-foreign-affairs-committee/?utm_source=chatgpt.com

20. أليسون ماينور، «شهادة أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: مواجهة إرهاب الحوثيين، وحماية مصالح الولايات المتحدة وأمن البحر الأحمر»، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، واشنطن، 1

سبتمبر 2026م، متوفر على الرابط:

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://docs.house.gov/meetings/FA/FA13119515/20260901//HHRG-119-FA13-Wstate-MinorA-20260901.pdf?utm_source=chatgpt.com

21. القوات المسلحة اليمنية، "بيان بدء عملية والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً في محافظتي تعز والحديدة"، صنعاء، 3 سبتمبر 2026م. متوفر على سبأ نت.

22. القوات المسلحة اليمنية، "بيان تحرير مدينة المخا وموانئها ضمن عملية والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً"، صنعاء، 10 سبتمبر 2026م.

23. القوات المسلحة اليمنية، "بيان نتائج عملية والله أشد بأساً وأشد تنكيلاً في الساحل الغربي"، صنعاء، 11 سبتمبر 2026م.

24. وكالة أسوشيتد برس، "اشتداد القتال في اليمن والحوثيون يشنون مزيداً من الهجمات على السعودية"، سبتمبر 2026م، متاح على:

https://apnews.com/article/90dc86201ef51410ebcdd913837d741d](https://apnews.com/article/90dc86201ef51410ebcdd913837d741d

25. وكالة رويترز، "هجمات الحوثيين على السعودية وتأجيل المحادثات الخليجية الإيرانية"، 13 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/business/energy/diplomacy-stumbles-with-postponement-meeting-strait-hormuz-proposal-202613-09-/](https://www.reuters.com/business/energy/diplomacy-stumbles-with-postponement-meeting-strait-hormuz-proposal-202613-09-/)

26. وكالة رويترز، "تعطل خط النفط السعودي يهدد بخفض الإمدادات العالمية"، 13 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/business/energy/saudi-pipeline-outage-threatens-loss-4-global-oil-supply-202613-09-/](https://www.reuters.com/business/energy/saudi-pipeline-outage-threatens-loss-4-global-oil-supply-202613-09-/)

27. صحيفة «إيكونوميك تايمز»، «السعودية تطلب مساعدة استخباراتية إسرائيلية ضد القوات المسلحة اليمنية عبر القيادة المركزية الأمريكية»، نقلاً عن صحيفة «جيروزاليم بوست»، 16 سبتمبر 2026م، متوفر على الرابط:

https://economictimes.indiatimes.com/news/defence/pakistan-abandons-mecca-pact-ally-saudi-arabia-to-attack-houthis-in-bab-el-mandeb-strait-kingdom-reaches-out-to-rival-israel-for-help/articleshow/134277321.cms

28. وزارة النقل والأشغال العامة في حكومة صنعاء، "تصريح بشأن حركة السفن في مضيق باب المندب وعبور 73 سفينة خلال 48 ساعة"، صنعاء، 14 سبتمبر 2026م.

29. وكالة رويترز، "الدفاع المدني السعودي يعلن زوال الخطر في ست مدن بينها ينبع"، 15 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-civil-defence-says-danger-has-passed-six-cities-including-yanbu-202615-09-/](https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-civil-defence-says-danger-has-passed-six-cities-including-yanbu-202615-09-

30. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «الحالة في الشرق الأوسط – اليمن»، محضر الجلسة رقم 10222، الوثيقة S/PV.10222، نيويورك، 15 سبتمبر 2026م، متوفر على الرابط:

https://docs.un.org/en/S/PV.10222

31. وكالة أكسيوس، "دبلوماسيون أمريكيون يلتقون ممثلين عن أنصار الله مع تصاعد أزمة البحر الأحمر"، 16 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.axios.com/202616/09//us-houthi-oman-to-discuss-red-sea-crisis](https://www.axios.com/202616/09//us-houthi-oman-to-discuss-red-sea-crisis

32. وكالة رويترز، "تصاعد القتال في اليمن وسيطرة الحوثيين على ميناء المخا ومناطق في ساحل البحر الأحمر"، 18 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.reuters.com/world/middle-east/barefoot-terrified-yemenis-flee-houthi-advance-202618-09-/](https://www.reuters.com/world/middle-east/barefoot-terrified-yemenis-flee-houthi-advance-202618-09-

33. صحيفة الغارديان، "القوات المناهضة للحوثيين تحقق في أسباب الانهيار العسكري المفاجئ"، 18 سبتمبر 2026م، متاح على:

https://www.theguardian.com/world/2026/sep/18/yemen-anti-houthi-forces-inquest-military-collapse](https://www.theguardian.com/world/2026/sep/18/yemen-anti-houthi-forces-inquest-military-collapse)

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

www.saba.ye/ar